

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في الأردن للمدة (1995-2010)

د. ابتسام علي حسين*

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف عملياً على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن على (الناتج المحلي الإجمالي، معدلات تكوين رأس المال الثابت، ميزان المدفوعات، معدلات البطالة ومعدلات التضخم) خلال المدة (1995-2010).

وقد اعتمدت الدراسة على استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (ols) وفقاً للنموذج الاقتصادي المستخدم لقياس وتحليل هذه المتغيرات، وقد بينت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ضعيف للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم في الأردن حسب بيانات الدراسة. أما بالنسبة لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات تكوين رأس المال الثابت ومعدلات البطالة فقد كان تأثيراً إيجابياً حسب بيانات الدراسة.

Abstract:

The study aimed at identifying practical effect of foreign direct investment in Jordan on each of gross domestic product, the rates fixed capital formation, the balance of payments, unemployment and inflation rates during the period (1995-2010).

This study has relied on the use of the ordinary least squares method (ols), according to the economic model used to measure and analyzes these variables. The results of the study showed that the foreign direct investment has a weak effect on the balance of payments and inflation rates in Jordan during the period of study.

As for the impact of foreign direct investment (FDI) on the formation rates of gross domestic product (GDP) and rates of fixed capital formation and the unemployment rate, it has been a positive influence during the study period in Jordan.

المقدمة:

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء وذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الصناعية ونقل التكنولوجيا المساهمة في رفع مستويات الدخل وخلق المزيد من فرص العمل وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق. ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزمتها المالية بسبب نقص مصادر التمويل المختلفة في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم

* عضو هيئة تدريس/الكلية التقنية الإدارية/ بغداد

التكاليف المرافقة لاقتراضها من المؤسسات الدولية , لذا فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى لذلك أشد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي .

وفي هذا الإطار قامت أغلب الدول النامية بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود والحواجز التي تقف في طريقها , وكانت الأردن من بين هذه الدول التي وضعت قوانين للاستثمار والتي من خلالها تقدم ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء , لتشجيع استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

أهمية البحث:

نظراً لإدراك الأردن لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها المؤثر في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية, وفي ظل محدودية المدخرات المحلية والموارد الطبيعية والمالية الأردنية وقصورها عن تلبية الحاجات الاستثمارية المتزايدة, وللحاجة الماسة إلى الخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة وإلى توفير فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية والتي يمكن ان توفرها هذه الاستثمارات للأردن في سعيه للنفاذ إلى الأسواق العالمية وزيادة قدرته التنافسية في ظل انتهاجه لسياسة الانفتاح التجاري. من منطلق هذه الأهمية تم تناول موضوع دراستنا.

مشكلة البحث:

تنبع مشكلة الدراسة من الإجابة عن التساؤلات الآتية:-

- 1- عدم استقرار حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الأردن.
- 2- التفاوت في التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
- 3- هل توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين بعض المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي, معدلات تكوين رأس المال الثابت, ميزان المدفوعات, معدلات البطالة, معدلات التضخم) في الأردن.
- 4- ما هي طبيعة ونوع هذه العلاقة.

منهج البحث:

لقد تم أتباع المنهج الاستدلالي الذي يتصل بالجوانب النظرية لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر معتمدين على المعلومات الواردة في أدبيات الاقتصاد والمالية العامة والتنمية والاقتصاد الدولي , كذلك تم الاعتماد على الإصدارات والدوريات التي تصدرها المنظمات الدولية العالمية للحصول على البيانات اللازمة للتحليل الإحصائي كما تم الاعتماد على أسلوب المنهج الاستقرائي الذي يتصل بالجوانب التطبيقية حيث تم الاعتماد على النموذج القياسي وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (ols) في تقدير معاملات النموذج من خلال البرنامج الإحصائي (spss) لتحديد علاقات الارتباط بين مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن من أجل التوصل إلى استنتاجات واقتراح التوصيات اللازمة لمواجهة مشكلة البحث .

هدف البحث :

- يتمثل في محاولة التعرف على الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في الأردن وذلك من خلال الإجابة عن الاسئلة الآتية:
- ما هي أهم الآثار الاقتصادية التي يتركها الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الأردني .
 - هل ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي يصبو إلى تحقيقها الاقتصاد الأردني
 - هل هناك قصور في قوانين الاستثمار الأجنبي الأردنية, أم أن الخلل في البيئة الاقتصادية الأردنية

فرضية البحث:

- تتضمن فرضية الدراسة بحث طبيعة ونوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين بعض المتغيرات الاقتصادية في الأردن, حيث تفترض الدراسة:-
1. أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية معنوية عالية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التكوين الرأسمالي ومعدلات البطالة في الأردن خلال مدة الدراسة.
 2. أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية ضعيفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم في الأردن خلال مدة الدراسة.

حدود البحث:

فيما يخص الفترة الزمنية المتبناة في هذه الدراسة فقد تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية للمدة (1995-2010) في التحليل والتقدير القياسي وذلك لغرض الحصول على نتائج

دقيقة لغرض القياس الاقتصادي ، أما فيما يخص حدود البحث المكانية فقد تم اختيار الأردن باعتبارها من أوائل البلدان العربية التي طبقت برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر إليها .

هيكلية البحث

لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ومقدمة فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات ، تناولنا في الفصل الأول منه الإطار النظري للدراسة حول مفهوم وأهمية ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في حين جاء الفصل الثاني ليتناول بالتحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في الأردن ، وتناول الفصل الثالث القياس الاقتصادي لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في الأردن (1995-2010) .

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

الاستثمار الأجنبي المباشر (مفهومه وأشكاله ومحدداته)

تمهيد .

نتيجة للتحويلات الكبيرة والتطورات السريعة في عالم الاقتصاد والتجارة والتغيرات الأساسية التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي والتي لها الدور الرئيسي في تفسير التقلبات في مصادر التمويل الخارجي للبلدان النامية ومنها موضوع بحثنا (الأردن) ، وبعد التراجع في سياسة القروض المباشرة في أحداث التنمية الاقتصادية ، أدى ذلك إلى ارتفاع الأهمية النسبية لسياسة الاستثمارات الأجنبية ، باعتبارها تدفقات رأسمالية طوعية قادرة على نقل التكنولوجيا إلى البلدان المضيفة ، وخلق فرص العمل وزيادة مستوى التراكم الرأسمالي . وعلى الرغم من تباين الآراء بصدد تقدير كلف الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلد المضيف والمنافع التي يحصل عليها البلد المضيف للاستثمار من منطلق هذه الأهمية ، تم تناول أهمية الاستثمارات الأجنبية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية في الأردن ، لذا سوف نقوم بتقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث وكالاتي :

- المبحث الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر .
- المبحث الثاني : مكونات وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر .
- المبحث الثالث : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الأول

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

أولاً . مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "استثمار طويل الأجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلاً بالشركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد آخر" (1).

أما منظمة التجارة العالمية فتري "ان الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الام) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد ادارته" (2).

كما يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر " استقداً لرأس المال للاستثمار في أصول إنتاجية تكون له الهيمنة المباشرة فيها على إدارة المشروع وعملية إتخاذ القرارات في إطار الملكية الكلية أو ملكية الجانب الأكبر من الحصص الاستثمارية , ويتضمن مصلحة وسيطرة دائمة على مشروع مقام في بلد آخر " (3).

يتضح من التعاريف السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية , ويعني ضمناً أن المستثمر الأجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير في إدارة المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الأم .

ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من التحويلات المالية التي لا تمثل عبء مديونية ويشمل كل المعاملات الأولية بين كيانين وكذلك كل المعاملات اللاحقة بينهما وبين الشركات الأجنبية المنتسبة المساهمة وغير المساهمة على السواء , وأن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يتم من الشركات عابرة القوميات(*) بسبب احتياطاتها المالية الكبيرة والمتزايدة مما يجعلها بحاجة إلى استثمار مستمر لذا توسع أعمالها في الخارج , فضلاً عن امتلاكها معرفة خاصة بالأسواق واحتكارها التكنولوجيا , وسهولة حصولها على التمويل اللازم مما يخفض كلفها الكلية .

(1) DECD , "Detailed Benchmark Definition of foreign Direct Investment" , Paris 1999 , P 3 .

(2) WTO , Special Topic Trade and foreign Dieect Investment , anauel repeort 1996 , vol I , Geneva , p 46

(3) G.S.Bartra "Globalisation of Financial Markets " , printed in India , at Elegant printers , 2004 , p 64 .

ثانياً، مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه استثمار قصير الأجل يمتد لأسابيع أو أشهر يتم في الأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية والعملية الوطنية في البلد المضيف بقصد المضاربة وتحقيق الأرباح عن طريق الاستفادة من فروقات الأسعار⁽¹⁾.

من ذلك يتضح ان الاستثمار الأجنبي غير المباشر لا يتم في أصول إنتاجية حقيقية كالصناعة أو الزراعة، بل أن الأموال المعدة للاستثمار تنقل من بلد إلى آخر بهدف تحقيق الأرباح السريعة عن طريق المضاربة بأسواق رأس المال ، ولذلك فإنه سريع الانتقال من سوق لآخر حسب الأسواق التي تحقق ربحاً أكثر ، وسريع الاستجابة للتغيرات في الظروف السياسية والاقتصادية ولهذا نجد أن هذا الاستثمار يكون مشروطاً بعدم حيازة الأجانب من الأسهم ما يخولهم حق إدارة اي مشروع لذلك يمكن القول أن أسواق رأس المال (البورصات) التي يستثمر فيها سلاح ذو حدين :-

الأول : يكمن في إمكانية استخدام رأس المال هذا في التنمية عن طريق تسهيل انتقال رؤوس الاموال ، وهو بالطبع احد عوامل تشجيع وجذب الاستثمارات .

والثاني : يكمن في الحاق أفدح الأضرار بالتنمية ، وهو الذي يتمثل بالمضاربة وحركات رؤوس الأموال الساخنة.

ومن الطبيعي أنه في ظل انفتاح أسواق رأس المال بعضها على بعض وفي غياب الرقابة والقيود الحكومية على هذه الأسواق وعلى انتقال الأموال فيما بينها يمكن أن تتحول البورصة إلى سلاح يفتك بالتنمية.

من كل ذلك يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر بالعديد من الخصائص التي يمكن حصرها في جانبين أساسيين :-

(*) تعرف امانة الأونكتاد الشركات عابرة القوميات 'بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والانتاج عبر القارات وله في دولتين او اكثر شركات وليدة او فروع تتحكم فيها الشركة الام بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً' للمزيد انظر:- محمد عبد الشفيق ، قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت ، ط1، 1981 ، ص 114-120.

(4) د.ستار جبار خليل ، بحث بعنوان اهمية الاستثمار الاجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد 15 ، الجامعة المستنصرية ، بغداد 2004 ، ص 25 .

الجانب الأول: يتمثل في مدى السيطرة الإدارية التي يمارسها المستثمر الأجنبي فيما يتعلق بإدارة المشروع واتخاذ القرارات حيث يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بإدارة مباشرة وتحكم في القرارات الاقتصادية , إذ يعد المشروع جزءاً وامتداداً للمشروعات العالمية في البلدان الأم في حين لا يتمتع المستثمر الأجنبي بمثل هذه السيطرة والتحكم الإداري في حالة الاستثمار الأجنبي غير المباشر , ويركز أهدافه في التحول بين أنماط الاستثمار في سوق الأوراق المالية لدعم مركزه الاقتصادي والحصول على الأرباح السريعة .

أما الجانب الثاني : فيتعلق بطبيعة الاستثمار من حيث كونه قصيراً أو طويلاً الأجل , حيث يتصف الاستثمار المباشر بأنه استثمار طويل الأجل وأكثر استقراراً ودواماً على خلاف الاستثمار غير المباشر الذي يغلب عليه الأجل القصير في سياق التغيرات السريعة التي تحصل في حركة المعاملات المالية في أسواق الأسهم والسندات المولدة لهذا النوع من الاستثمار .

المبحث الثاني

مكونات وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً . مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من⁽¹⁾ :

1- رأس المال السهمي :

وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي , ويحدد صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حينما يمتلك المستثمر (10%) أو أكثر من أسهم رأس مال الشركة المساهمة أو يساوي هذه النسبة في الشركة غير المساهمة , وكقاعدة عامة تكون هذه الحصة كافية عادة لمنح المالك الأجنبي درجة من السيطرة الفعلية على إدارة المشروع .

2. الأرباح المعاد استثمارها .

وتشتمل على حصة المستثمر المباشر (نسبة إلى مشاركته السهمية) من الأرباح غير الموزعة من الشركات المنتسبة كأرباح الأسهم , أو الأرباح غير المحولة إلى المستثمر المباشر , مثل هذه الأرباح المحتجزة من قبل الشركات المنتسبة يفترض إعادة استثمارها في البلد المضيف نفسه .

(1) د. هناء عبد الغفار السامرائي ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين أنموذجاً) , بيت الحكمة , بغداد , ط 1 , 2002 , ص 15 .

3- القروض داخل الشركة.

وتتضمن هذه الفئة معاملات الدين داخل الشركة , وتعزى إلى الاستدانة القصيرة أو الطويلة الأجل من الدول أو الشركات الأخرى (غير البلد المضيف) فضلاً عن إقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين (عادة بين الشركات عابرة القومية المقر والشركات المنتسبة لها).

ثانياً أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر اشكالاً متعددة ومتباينة منها ما يتعلق بأنشطة ترتبط بملكية الأصول الإنتاجية في البلد المضيف ومنها ما تحتوي على أنشطة لا تحتوي على عنصر الملكية. فالنوع الأول من اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر يمنح نفوذاً مباشراً لصاحبه من خلال الملكية الكاملة أو بنصيب يكفل له السيطرة على إدارة المشروع , ويضم الأنواع الآتية⁽¹⁾ :

1- تأسيس شركة جديدة في البلد المضيف من المستثمر الأجنبي لوحده , وتكون إما مملوكة له بالكامل , أو بالمشاركة المتساوية مع الشركاء المحليين من البلد المضيف أو المشاركة غير المتساوية (أي مشاريع مشتركة) .

2- شراء المستثمر الأجنبي لمشروع وطني قائم بالامتلاك الكامل أو بحصة من اسهمه وسنداته .

3- تكوين شركات منتسبة أو تابعة أو مساهمة أو فروع تابعة للشركات عابرة القوميات (المقر) لتقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف.

4- الاستثمار في المناطق الحرة ومشروعات التجميع .

أما النوع الثاني من اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر , فهو الذي لا يرتبط بعنصر الملكية , ومع ذلك فإن المستثمر الأجنبي يحصل أيضاً على صوت فعال في إدارة مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أدوات غير أكتساب حصة رأس المال أو اسهم وذلك من خلال عقود الترخيص وعقود التسويق أو عقود تصنيع المنتج , ومشروعات تسليم المفتاح , وعقود الإدارة , وحقوق الامتياز واتفاقات الوكالة وغير ذلك , وهذا الاستثمار وبالذات الذي يتخذ بشكل عقود المقاوله ترافقه جوانب سلبية عديدة من أهمها ضعف استخدام الموارد المحلية , وكونه لا يساعد على تطوير قدرات محلية بشرية وفنية , فضلاً عن أسهامه في تحميل الاقتصاد أعباء وتكاليف مرتفعة⁽²⁾.

⁽¹⁾ د. حسن خربوش , د. عبد المعطي رضا , الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق , دار زهران للنشر , عمان 1999 , ص 188 .

⁽²⁾ د. فليح حسن خلف , العولمة الاقتصادية , عالم الكتب الحديث , أربد , ط 2010 , ص 88 .

المبحث الثالث

محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

يمكن تقييم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين من العوامل وهي:

أولاً، عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية داخل البلدان المضيضة:

لقد بينت التجارب في العديد من بلدان العالم أن المستثمرين الأجانب يفضلون البلدان التي تتميز باستقرار سياسي واقتصادي وقانوني، وأن الأسواق المفتوحة، وقلة اللوائح التنظيمية وتسهيلات البنية الأساسية الجيدة وانخفاض تكلفة الإنتاج تمثل عوامل أساسية في جذب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ عليها⁽¹⁾. لذلك يمكن القول بأن انتقال الاستثمار الاجنبي يتوقف على العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية، وأن هذه العوامل تمثل مناخ الاستثمار الذي يتأثر به القرار الذي يتخذه المستثمر لتفضيل الاستثمار في دولة ما على غيرها من الدول، وتتمثل هذه العوامل في:

1- العوامل الاقتصادية:

تلعب هذه العوامل الدور الرئيسي في توجيه الاستثمارات الأجنبية واستفادة دولة معينة منها عن غيرها، وتشمل هذه العوامل حجم السوق للبلد المستورد ومدى وفرة الموارد الطبيعية والبشرية وكفاءتها وأمنائها، ومدى ثبات سعر الصرف والقوة التنافسية للاستثمارات الأجنبية بالمقارنة مع الاستثمارات المحلية، إضافة إلى المعاملة الضريبية ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي، فضلاً عن القوة التنافسية للاقتصاد القومي والقدرة على إدارة ذلك الاقتصاد وقوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه، والتي تقاس عادةً بمعدل زيادة الناتج القومي ومعدلات نمو عناصر الإنتاج وشروط التجارة الدولية وقوة اتجاهاتها⁽²⁾.

2- العوامل السياسية:

تلعب هذه العوامل دوراً كبيراً بالتأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية ويأتي في مقدمة هذه العوامل، درجة الاستقرار السياسي، وذلك أن هذا الاستقرار معناه استقرار السياسة الاقتصادية وما يعكسه من استقرار للاستثمارات الأجنبية واحتمالات نموها⁽³⁾.

(1) د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، ط 1، الاسكندرية 2007، ص 86.

(2) د. السيد عبد المولى، المعاملة الضريبية للاستثمارات الأجنبية، دار النهضة العربية، القاهرة 1995، ص 10.

(3) مصطفى عز العرب، الاستثمارات الأجنبية (دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي)، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة 24-26 نوفمبر و1988، ص 112.

كذلك من العوامل السياسية التي تتحكم في انتقال الاستثمارات الأجنبية طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات والبلد المستورد لها (المضيف) , كذلك الإستراتيجية الدولية التي تتبعها الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية⁽¹⁾.

كما أن النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة يكون له تأثير كبير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية , فالدولة الديمقراطية توفر قدرًا من الأمان لرأس المال الوطني والأجنبي وتتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق والالتزام بنصوص الدستور والقانون بخلاف النظم الدكتاتورية التي ينفرد قادتها بالقرار السياسي⁽²⁾.

3. العوامل القانونية.

والتي تتمثل في الآتي⁽³⁾ :

أ- الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات , وتحديد الشكل القانوني الذي يجب ان تتخذه القطاعات الاقتصادية المسموح بالاستثمار فيها .

ب- الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية والتي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية الناجمة عن الحروب والاضطرابات الداخلية وكذلك الحماية ضد مخاطر عدم تحويل الأرباح والأصل الرأسمالي .

ج- الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية ودرجة الكفاءة أو التأخير والتعقيد في التطبيق , وكيفية حل المنازعات التي يمكن ان تنشأ بين المستثمرين والجهات الحكومية , ذلك ان أكثر الأمور التي تجعل المستثمر يحجم عن استثمار أمواله في دولة ما , عدم توفر حماية كافية في القانون أو الواقع لحقوق الملكية والعقود , والإسراف في التعقيدات الإدارية , والتباطؤ الشديد في إجراءات التقاضي .

ثانياً، عوامل الطرد نحو الخارج خارج الدولة الأم؛

ان طبيعة نشاط الشركات غالباً ما يكون عامل دفع لتوجيه استثماراتها نحو الخارج والتي من أهمها حجم نشاط الشركة , اذ كلما كبر حجم نشاط الشركة كان ذلك حافزاً أكبر للتوجه نحو

(1) د. السيد عبد المولى ، العملة الضريبية للاستثمارات الأجنبية ، مصدر سابق ، ص 10 .

(2) د. رمضان صديق محمد ، الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار ، دراسة مقارنة بين القانون رقم 8 لسنة 1997 والقانون رقم 230

لسنة 1989 على ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1998 و ص 38

(3) د. السيد عبد المولى ، المعاملة الضريبية للاستثمارات الأجنبية ، مصدر سابق ، ص 10 - 11 .

الاستثمار الخارجي , لاسيما اذا تمتعت بقدرات تكنولوجية عالية تساعد على التوسع في الأسواق العالمية لضمان تمثيل لها في الأسواق الكبرى , لاسيما اذا كانت تواجه منافسة حادة داخل بلدانها , مما يدفعها للفتيش عن فرص استثمارية مربحة في الخارج , فضلاً عن رغبتها في حماية براءات الاختراع العائدة له وعلاماتها التجارية , إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج داخل بلدانها والتي تعتبر من اهم العوامل الطارئة للاستثمار داخل البلد الأم .

الفصل الثاني

تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على

بعض المتغيرات الاقتصادية في الأردن

تمهيد

لقد قام الأردن بالعديد من المبادرات التجارية العالمية والإقليمية من شأنها ان تساعد على زيادة جذب الاستثمار الاجنبي المباشر اليها في ظل التوسع في انشاء مناطق صناعية مؤهلة للتصدير تدعمها الاتفاقيات والمبادرات التجارية من اجل تسهيل نفاذ الصادرات الأردنية إلى الأسواق العالمية. كما بذل الأردن ضمن سياسة تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر صوراً حقيقية في مجال تحرير الأنشطة التجارية للشركات الاجنبية وزيادة الاندماج في الاسواق العالمية , اذ تأهل للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 2000 و كما وقع اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة في العام نفسه والتي تضمنت ازالة الحواجز التجارية بين البلدين على مراحل ضمن مدة انتقالية أمدها عشر سنوات اعتباراً من عام 2001 , بحيث تلغى التعريفات الكمركية تدريجياً في إطار قواعد المنشأ المتعلقة بالقيمة المضافة للمنتجات المشمولة والتي ينبغي ان لا تقل عن (35%) من قيمة المنتج . فضلاً عن عقد عدد من الاتفاقيات التجارية مع الاتحادات والبلدان الأخرى في انحاء مختلفة من العالم. ولا يفرض الأردن أية قيود على الصفقات التجارية والتحويلات والحصول على عملة صعبة , أو اعادة الارباح إلى البلد الام و كما سمح للاستثمار الأجنبي المباشر بتملك كامل المشروعات (100%) في معظم القطاعات الاقتصادية وقد ساهمت هذه التوجهات في انضمام الأردن إلى عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الدولية مثل اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية واتفاقية أعادير مع الاتحاد الأوروبي عام 2004 , لذا سنتناول بالتحليل اثر تلك المبادرات التجارية التي قام بها الأردن لغرض زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر اليه في المبحث الأول من هذا الفصل , أما في بقية المباحث فسنقوم بتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الأردن .

المبحث الأول

الخصائص العامة للاقتصاد الأردني وانعكاساتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليه

يتصف الاقتصاد الأردني بأنه اقتصاد يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية وفسح المجال امام القطاع الخاص لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة , مع احتفاظ الدولة في حقها بالتدخل وممارسة الأنشطة التي يحتاجها المجتمع , لاسيما مرافق البنى التحتية والأنشطة الخدمية التي يصعب على القطاع الخاص النهوض بها لحاجتها إلى موارد مالية كبيرة وانخفاض ربحيتها .

ولما كانت خصائص اقتصاد اي بلد تؤثر في علاقاته الاقتصادية الخارجية كان من الطبيعي ان يكون الاقتصاد الأردني مفتوحاً على الاقتصادات الخارجية لتحقيق التنمية الاقتصادية , فبعد استقلال الأردن عام 1946 واجه تحديات سياسية واقتصادية نتج عنها توجهات للحكومات المتعاقبة نحو تأسيس بنى تحتية متكاملة وأنشاء بعض الصناعات الخفيفة والمتوسطة بهدف دفع عملية النمو الاقتصادي.

وفي سياق ذلك , فقد توجهت السياسات المالية والنقدية نحو المساهمة في الحد من الطلب المحلي وترشيد استخدام العملات الأجنبية والحفاظ على رصيد مناسب من الاحتياطيات الدولية إلى جانب تشجيع الاستثمارات ودعم الانتاج المحلي ومحاولة ترشيد الاستهلاك, ونظراً لقصور المدخرات المحلية عن تغطية حاجة المملكة من الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام حيث تزايدت الفجوة الادخارية المحلية من 1.6 مليار دينار عام 2000 لتصل إلى 2.5 مليار دينار عام 2004⁽¹⁾, كان على الأردن أن يحقق جذباً جيداً للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك نتيجة لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تنفيذها ولاسيما في مجال تحرير الاستثمارات والتجارة والتعاملات المالية , وعلى الرغم مما حققه الأردن من زيادة واضحة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الا ان هذا الاستثمار أتمس بعدم الاستقرار ضمن مساره العام فبعد ان شكل 13 مليون دولار عام 1995 أرتفع ليبلغ 361 مليون دولار في عام 1997 ثم عاد لينخفض مرة اخرى إلى (39) مليون دولار عام 2000, ويعود سبب هذا الانخفاض إلى حذر المستثمرون من المخاطر التي تتعرض لها المنطقة العربية وقلقهم إزاء الأمن في المنطقة , بالإضافة إلى مسألة انخفاض إنتاجية العمال فيها والعوائق المؤسسية , ألا أنه بعد عام 2000 شهد صافي

(1) د. معن النصور, البيئة الاستثمارية في الأردن بين الواقع والطموح, ندوة منتدى السياسات في مركز القدس للدراسات السياسية التي اقيمت في 1 آذار, 2008 , ص3 .

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الأردن ارتفاعا ملحوظا اذ ارتفع إلى 169 مليون دولار عام 2001 وأستمر بالارتفاع حتى وصل إلى 1532 مليون دولار عام 2005 و 3121 مليون دولار عام 2006 ثم أنخفض إلى 1701 مليون دولار عام 2010. ولقد بلغت الاستثمارات الاجنبية المرخصة المتدفقة إلى الأردن حسب قانون الشركات خلال عام 1999 حوالي 12.4 مليون دولار , أي بما نسبته 7.9% من إجمالي الاستثمارات المرخصة خلال العام مقابل (12.7) مليون دولار عام 1998 , اي بما نسبته (6.5%)⁽¹⁾. في حين بلغت الاستثمارات الاجنبية حسب قانون الشركات عام 1997 حوالي (41.5) مليون دولار تمثل نسبة (7.6%) من إجمالي الاستثمارات المرخصة خلال ذلك العام⁽²⁾.

جدول (1)

صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الأردن للمدة (1995-2010) بالأسعار الثابتة لعام (2000)

(مليون دولار)

السنوات	صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر
1995	13
1996	16
1997	361
1998	310
1999	158
2000	39
2001	169
2002	64
2003	424
2004	621
2005	1532
2006	3121
2007	1835
2008	2826
2009	2385
2010	1701

1. Economic and social commission for western Asia and regional in integration in the countries of escwa region , 2004 , united nation New York , 2005 , P.6
2. Annual review of developments in globalization and regional Integration in the arab countries , 2005 , and 2007 , UN , escwa , P5.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عام 1999 ، الكويت 2000 ، ص 55 .

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عام 1997 ، الكويت 1998 ، ص 49 .

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الوافدة عام 1999 فقد استحوذ قطاع التجارة على ما نسبته 76.2% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المرخصة خلال العام ، ثم قطاع الصناعة بنسبة 23% فقط قطاع الخدمات بنسبة 8% .

أما عن الاستثمارات العربية المتدفقة إلى الأردن خلال عام 1999 فقد بلغت حوالي 24.2 مليون دولار مقابل 12.7 مليون دولار عام 1998، بزيادة نسبتها 90.6%، وبلغت نسبة هذه الاستثمارات من إجمالي الاستثمارات المرخصة في المملكة الأردنية خلال عام 1999 حوالي 11.1%⁽¹⁾.

لقد تدفقت الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن في قطاعات اقتصادية متعددة لكنها تركزت في القطاع الصناعي الذي أستاذ بالنصيب الأكبر من الاستثمارات تلاه القطاع السياحي الذي يشمل الفنادق والمؤتمرات والمعارض ومدن التسلية والترويج وكما موضح في الجدول (2) حيث تشير بيانات الجدول إلى ارتفاع نصيب القطاع الصناعي من الاستثمارات الأجنبية من 391 مليون دولار عام 2002 إلى 455 مليون دولار عام 2004 ثم إلى 805 مليون دولار عام 2006، أما قطاع الفنادق فقد أستحوذ على (54.5) مليون دولار عام 2005 بعد أن كان 4.2 مليون دولار عام 2002 وارتفع ليبلغ (259) مليون دولار عام 2007، اما قطاع الزراعة فقد أستحوذ على 7 مليون دولار عام 2002 ارتفع ليبلغ 36.3 مليون دولار عام 2005 لكنه عاد لينخفض إلى 6 مليون دولار عام 2006 ثم (4) مليون دولار عام 2007 وذلك نتيجة للتقلبات المناخية التي يتعرض لها هذا القطاع، كما تأثرت حركة النشاط العقاري في الأردن بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية العربية والعالمية والتي اخذت تتصاعد منذ عام 2003 وبلغت الذروة عام 2005، فقد بلغ حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال عام 2003 ما مجموعه (1300) مليون دولار ارتفع بشكل كبير إلى (2000) مليون دولار عام 2004 بزيادة بلغت (700) مليون دولار وبنسبة نمو 53.8%، في حين بلغ حجم التداول في سوق العقار الأردني 2.65 مليار دولار امريكي خلال الثلث الأول من عام 2007 مقارنة مع (2.18) مليار دولار في الفترة ذاتها من عام 2006 وبنسبة زيادة مقدارها (21%)، ويعزى هذا النمو في سوق العقار إلى ما شهده العراق من أوضاع سياسية واقتصادية وهجرة الآلاف من المواطنين العراقيين إلى الخارج واتخاذهم من الأردن قاعدة لأنشطتهم الاستثمارية والتجارية⁽²⁾.

(1) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عام 1999 ، مصدر سابق ، ص56 .

(2) د. عمر خضيرات ، الريادة الاقتصادية والمشروعات الصغيرة في الأردن المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة التاسعة ، العدد الثلاثون ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية 2011، ص89 .

جدول (2)
حركة تدفق الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الأردني
للمدة (2002 - 2007)
(مليون دولار)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	القطاعات الاقتصادية
785	805	502.5	455	335.5	391	الصناعة
259	36	54.5	26.2	17	4.2	الفنادق
4	6	36.3	36	5.5	7	الزراعة
1.5	—	12.6	26.2	5.7	5.5	المستشفيات
—	—	29	—	—	9	المؤتمرات والمعارض
0.2	—	16.5	5.5	0.14	4.2	المدن السياحية والترويج
—	—	296	—	—	—	نقل وتوزيع المياه والغاز والنفط
1050	846	1057.5	590	370	424	الاجمالي

(1) د. معن النسور، تطورات مناخ الاستثمار في الأردن، بحث مقدم في المؤتمر الثاني لكلية العلوم الادراية و المالية، جامعة الأسراء، 26-28 آذار 2007 .

(2) د. معن النسور، البيئة الاستثمارية في الأردن بين الواقع والطموح، ندوة منتدى السياسات في مركز القدس للدراسات السياسية، 1 آذار 2008 .

وترجع أسباب تدفق الاستثمارات إلى الأردن للحوافز التي يقدمها الأردن والبيئة الاستثمارية الملائمة ، إذ تغلبت هذه الحوافز على المعوقات الجيوسياسية في المنطقة ، فضلاً عن القوانين والتشريعات الداعمة للاستثمار الأجنبي ومن أهم التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن هي⁽¹⁾:

1. تم وضع القانون رقم 27 لسنة 1955 ، الذي تضمن إعفاءات تشجيعية من الرسوم الكمركية ورسوم الاستيراد والرسوم الإضافية على الآلات والأدوات والأجهزة ومواد البناء اللازمة للإتشاء ، كما تم إعفاء أرباح المشاريع الصناعية من ضريبة الدخل لمدة 3 سنوات .
2. وفي عام 1973 صدر قانون تشجيع الاستثمار رقم (53) الذي استهدف اعطاء المزيد من الحوافز لتشجيع المشاريع الاقتصادية ، وأهتم هذا القانون لأول مرة بالتنمية الإقليمية، حيث أعطى حوافز أكثر للمشاريع التي تقام خارج العاصمة بحيث يتم توزيع المشاريع الصناعية توزيعاً

(1) د. ابراهيم حسن العزي ود. نزار عباس الربيعي ، الصناعة التحويلية وتباين معدلات النمو الإقليمية (تجربة الاردن) ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد 9 ، العدد 31 ، سنة 2002 ، ص 80-81 .

متوازناً ولهذا الغرض فقد قسمت المملكة إلى ثلاث مناطق حسب مستويات تنميتها هي (أ ، ب ، ج) بحيث أعطيت المناطق الأقل نمواً وهي (ب ، ج) حوافز إضافية تمثلت بإعفاءات كبيرة من ضريبتَي الأرباح والخدمات الاجتماعية مقارنة بالنسبة التي أعطيت للمنطقة (أ).
3. وفي عام 1987 تم إصدار القانون رقم (11) للاستثمار ، وأعطى نفس القدر من الاهتمام للتنمية الإقليمية.

ثم جاء القانون رقم (16) في عام 1995 ، والذي أعطى حوافز للتنمية الإقليمية في حقيقتها أقل من الحوافز التي أعطيت في القانونين السابقين ، إذ ميز القانون الجديد بين ثلاث مناطق تنموية (أ ، ب ، ج) وأعطى كل موجودات المشاريع الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب على أن يتم استيرادها خلال ثلاث سنوات ، كما أعفيت قطع الغيار المستوردة من ضريبة الاستيراد على أن لا تزيد قيمتها عن 15% من قيمة الموجودات (مقارنة بـ 10% في قانون 1987) . كما يتم إعفاء الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع وتطويره أو تحديثه من الرسوم والضرائب ، إذا أدت إلى توسيع طاقة المشروع بنسبة لا تقل عن 25% من طاقة المشروع قبل التوسيع ، كما تعفى أرباح المشروع من ضريبتَي الأرباح والخدمات الاجتماعية لمدة عشر سنوات بنسبة 25% لمنطقة (أ) وبنسبة 50% لمنطقة (ب) و75% لمنطقة (ج) . كما أعطى القانون إعفاءً إضافياً لمدة سنة من ضريبتَي الأرباح والخدمات الاجتماعية إذا وسع المشروع بمقدار 25% (من طاقته الإنتاجية قبل التوسيع) في كل مرة على أن لا تزيد مدة الإعفاء الإضافية عن 4 سنوات . هذه الإعفاءات الأخيرة هي أقل من إعفاءات القانون رقم (11) للاستثمار لسنة 1987 الذي أعطى المشاريع الجديدة من ضريبتَي الأرباح والخدمات الاجتماعية في المنطقة (أ) لمدة خمس سنوات وبنسبة 100% إضافة إلى فترة أخرى أمدها سنتان بنسبة 60% أما مشاريع المنطقة (ب) فقد أعفيت من الضريبتين أعلاه لمدة ثمان سنوات بنسبة 100% ومدة سنتين أخرى بنسبة 60% ، في حين أعطى القانون القديم مشاريع المنطقة (ج) من الضريبتين أعلاه لمدة خمسة عشر سنة وبنسبة 100% .

4. إضافة إلى ذلك فقد صدر قانون تشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية رقم 27 لسنة 1995 ، فضلاً عن قانون تشجيع الاستثمار المؤقت رقم 68 لسنة 2003 .

المبحث الثاني تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

لقد قامت الحكومات الأردنية المتعاقبة بتنفيذ السياسات والإجراءات المالية والنقدية لتحقيق أهداف برامج التصحيح الاقتصادي وكان من أهم هذه الإجراءات ما يأتي⁽¹⁾:

1. السياسة المالية : والتي تركزت على ضرورة تعزيز موارد الخزينة من خلال إعادة النظر في التشريعات الضريبية وإزالة الدعم من سلع وخدمات مختلفة ، فضلاً عن تخفيض نفقات الخزينة وكانت حصيلة ذلك تخفيض عجز الموازنة من 23% عام 1993 إلى 5% عام 1995 .

2. السياسة النقدية : والتي استهدفت تحجيم السيولة المتزايدة في الاقتصاد الأردني ، حيث تمكن الاقتصاد الأردني من ضبط الائتمان والتحكم الكامل بمعدلات زيادته وبالتالي ضبط السيولة العامة للاقتصاد ، وإعادة بناء احتياطات البنك المركزي من العمل الأجنبية وتثبيت الدينار الأردني بالدولار الأمريكي منذ أواخر عام 1995 .

3. السياسة التجارية : والتي استهدفت معالجة الخلل في ميزان المدفوعات وذلك من خلال تنشيط الصادرات وتوحيد أسعار الصرف وتحرير انتقال رؤوس الأموال من القيود وتخفيض نفقات البلاد من العملات الأجنبية .

وبفضل تلك السياسات فقد تمكن الاقتصاد الأردني من استعادت قدرته على النمو من خلال برامج قطاعية مختلفة بحيث تم التوصل وبالتعاون مع البنك الدولي إلى تقليص سياسات الدعم وتحرير الاقتصاد من مختلف أنواع القيود وتوفير درجة أعلى من الحوافز المغرية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إطلاق الطاقات الكامنة لاقتصاد السوق.

لذلك فقد شهد الناتج 2010، ي الإجمالي الحقيقي في الأردن وفقاً للأسعار الثابتة لعام 2005 ، تحقيق زيادة تدريجية فيه ، حيث بلغت قيمته (7895) مليون دولار في عام 1995 وازدادت قيمته إلى (9244) مليون دولار في عام 2000 ثم بلغ (12588) مليون دولار عام

(1) د. غالب عوض صالح وآخرون ، بحث بعنوان التكامل العمودي ونسبة التركيز في الصناعات الأردنية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد السابع ، العدد 21 ، لسنة 2000 ، ص 92-93

2005 واستمر بالارتفاع حتى وصل إلى أكثر من (17036.5) مليون دولار عام 2010، وكما يوضحه الجدول رقم (3).

أما عن معدل النمو في (GDP) فقد تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة إذ سجل نسبة 6.1% في عام 1995 لكنه انخفض إلى 4.2% عام 2000 ثم عاود الارتفاع إلى 8.1% عام 2005 ليعاود الهبوط إلى أكثر من 2% عام 2010 ، إلا أنه كمتوسط للنمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2008) بلغ حوالي 6.3% وهي من النسب المرتفعة حسب المقاييس العالمية. أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد سجل ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة فقد ارتفع من (1882) مليون دولار عام 1995 إلى (1927) مليون دولار عام 2000 ثم (2326) مليون دولار عام 2005 واستمر بالارتفاع حتى وصل إلى (2817) مليون دولار عام 2010.

كما سجل معدل النمو في نصيب الفرد من الـGDP ارتفاعاً ملحوظاً هو الآخر خلال مدة الدراسة. لقد كان سبب الارتفاع في الـGDP ومتوسط نصيب الفرد منه هو مزيج من نمو هائل في قطاع الصناعة التحويلية بفضل التصدير ، وعودت السواح من البلدان العربية الأخرى ، وزيادة في أعمال البناء ، ويجري حالياً توظيف الموارد المالية في الأردن لإنشاء مركز للمشرق شبه إقليمي يستقطب النشاط الاقتصادي القائم على المعرفة⁽¹⁾. أما عن نسبة رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ، فقد ارتفع من 0.19% عام 1995 إلى 1.78 % عام 1999 واستمر ما بين الارتفاع والانخفاض حتى وصل أعلى نسبة له حوالي 23% عام 2006 ، وذلك بسبب سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها الحكومة الأردنية خلال تلك الفترة وكما موضح في الجدول رقم (3) .

(1) دراسات الحسابات القومية لمنطقة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، النشرة 26 ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2007 ، ص 11 .

جدول (3)

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد منه ونسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بالأسعار الثابتة لعام 2005 ، للمدة (1995-2010)

(مليون دولار وشب مئوية)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDP	معدل النمو في الـ GDP %	نصيب الفرد في الـ GDP	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الـ GDP %	نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي %
1995	7895	6.1	1882	2.79	0.19
1996	8060	2.0	1863	0.98	0.20
1997	8326.6	3.3	1867	0.20	4.3
1998	8577.5	3.0	1865	0.08	3.6
1999	8868	3.3	1894	1.5	1.78
2000	9244	4.2	1927	1.7	0.42
2001	9731	5.2	1979	2.7	1.73
2002	10295	5.7	2043	3.2	0.62
2003	10725	4.1	2076	1.6	3.95
2004	11643	8.5	2200	5.9	5.3
2005	12588.6	8.1	2326	5.7	12.17
2006	13609.3	8.1	2458	5.6	22.93
2007	14722	8.1	2600	5.7	12.46
2008	15786.7	7.2	2728	4.9	17.9
2009	16652.4	5.4	2815	3.18	14.3
2010	17036.5	2.3	2817	0.090	9.98

1. الاسكوا : دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، المنشورات (21 و 26 و 31 و 32) لأعوام 2001 و 2007 و 2011 و 2012 ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، الصفحات (5-9 و 7-9 و 8-9 و 71).

2. الاسكوا : مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا للسنوات 2000 و 2003 و 2004 ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، الصفحات (17 ، 28 ، 32).

3. UNCTAD, world investment report 2008, annex table B1, B3, B8 .

المبحث الثالث تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

من المعروف ان ميزان المدفوعات يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية في توجيه وإدارة الاقتصاد القومي ، نظراً لارتباط الإجراءات الاقتصادية (المالية والنقدية) التي تتخذ في دولة ما بحالة ميزان المدفوعات لتلك الدولة ، فالبيانات والإحصائيات التي يتضمنها ميزان المدفوعات تعتبر أداة لتفسير وتقييم العديد من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي ، فمثلاً إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يدفع الدولة إلى اتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية اللازمة للتخفيف من هذا العجز ، كإجراءات التي تتخذها لتخفيض الاتفاق العام عن طريق رفع سعر الفائدة مثلاً، وذلك لتقليل الاتفاق على الواردات الأجنبية ، وأحياناً تفرض بعض الدول قيود على رأس المال لحماية العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية ، ويعرف ميزان المدفوعات لدولة (بأنه عبارة عن سجل يتضمن كافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة⁽¹⁾).

وينقسم ميزان المدفوعات إلى عدة موازين فرعية ، أهمها الميزان التجاري الذي يسجل المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين في مجال تبادل السلع أي الصادرات والواردات السلعية أو المنظورة ويكون الميزان التجاري في صالح الدولة إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أكبر من قيمة الواردات السلعية وعلى العكس يكون الميزان التجاري في غير صالح الدولة إذا كانت قيمة الواردات السلعية تفوق قيمة الصادرات السلعية⁽²⁾ .

ونظراً لأن الأردن يعاني من عجز مزمن في ميزان مدفوعاته لذلك أتجه إلى فتح أبوابه أمام الاستثمارات الأجنبية كأحد بدائل العلاج التي أظهرت نجاحاً في الكثير من بلدان العالم ، خاصة وأن تمويل هذا العجز بالاقتراض من الخارج يؤدي بمرور الزمن إلى تراكم الديون الخارجية وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات ، لذلك كان على الأردن أن يختار معظم المشروعات الاستثمارية الجديدة الموجهة نحو التصدير أو أحلال الواردات بغيرها من المنتجات والسلع المنتجة محلياً من خلال المشروعات الجديدة ، كما قام الأردن بتبني سياسات وإجراءات من شأنها تشجيع المستثمر

(1) د. عبد المنعم راضي ، مبادئ الاقتصاد (تحليل كلي وجزئي)، الجزء الثاني ، مكتبة عين شمس ، 1997، ص 54 .

(2) د. محمد دويدار ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية 1997، ص 37 .

الأجنبي للتوجه إلى مثل هذه المشروعات , وتقليل التدفقات من النقد الأجنبي الخارج في شكل تحويلات أرباح أو مرتبات العاملين الأجانب , لذلك فأن تحسين ميزان المدفوعات يتطلب نمواً سريعاً في الصادرات أعلى من معدل نمو الواردات , فإذا لم تساهم الاستثمارات الأجنبية وسياسات التنمية المطبقة في زيادة حجم الصادرات عن حجم الواردات فليس بالإمكان أن يتغلب الاقتصاد القومي على ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط والأجل الطويل⁽¹⁾.

ويعد ميزان الحساب الجاري من أكثر العناصر في ميزان المدفوعات الأردني الذي شهد تذبذباً وعدم استقرار خلال المدة (1995-2010) فبعد أن سجل عجزاً في عام 1995 بلغ (-258.6) مليون دولار تحول ليحقق فائضاً ملحوظاً بلغ (1178.7) مليون دولار في عام 2003 ثم عجز قدره (-17.90) مليون دولار في عام 2004 وأستمر العجز في الميزان حتى وصل إلى (-1.313.6) في عام 2010 وكما موضح في الجدول رقم (4) , وقد انعكس ذلك على نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت في حدود (-3.9%) في عام 1995 و(-11.8%) في عام 2003 و(-5.8%) في عام 2004 و(-5%) في عام 2010, وتعزى الزيادة في عجز الحساب الجاري إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري خلال مدة الدراسة.

كما استمرت حالة الاختلال الواضح في العلاقة بين الصادرات والواردات السلعية والاستيرادات السلعية للأردن والتي يعكسها الميزان التجاري من خلال ما تضمنه من زيادة في العجز الحاصل والذي بلغ حوالي (-3378.2) مليون دولار في عام 2004 بعد أن كان يمثل (-1516.8) مليون دولار في عام 1995 حتى وصل إلى (-6.659.8) مليون دولار في عام 2010 , وبلغت نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الأجمالي حوالي (-22.8%) في عام 1995, أرتفع هذا العجز إلى (-29.3%) في عام 2004 ثم إلى (-25.2%) في عام 2010 وتعزى أسباب الزيادة في عجز الميزان التجاري إلى ارتفاع الاستيرادات من المشتقات النفطية وتراجع الصادرات الكلية متأثرة بضعف الطلب العالمي, وتداعيات الأزمة السورية .

أما على صعيد ميزان المدفوعات الكلي فقد سجل فائضاً قدره (279.8) مليون دولار عام 1995, أرتفع إلى (967) مليون دولار عام 2003 ثم تحول في عام 2004 إلى عجز بلغ (-39.9) مليون دولار. أما في عام 2010 فقد بلغ (1489.1) مليون دولار. وبلغت نسبة حالة

(1) د. رمزي زكي، أزمة الديوان الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص188.

ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدوده (4.2%) في عام 1995، ارتفعت إلى (9.2%) في عام 2003، قبل أن تنخفض إلى حوالي (-0.35%) إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004، كما وبلغت (8.7%) إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2010.

جدول (4)
حالة ميزان المدفوعات الأردني للمدة (1995-2010)

(مليون دولار ونسب مئوية)

السنوات	ميزان الحساب الجاري	الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي %	الميزان التجاري	الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي %	ميزان المدفوعات	ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي %
1995	258.6-	3.9-	1516.8-	22.8-	279.8	4.2
1996	211.9-	3.3-	2001.2-	29.8-	122.8	1.8
1997	29.3	0.4	1813.0-	25.7-	703.9	10.0
1998	21.9	0.3	1602.4-	21.9-	179.8	2.4
1999	405	5	1460.1-	19.6-	491.1	6.6
2000	59.3	0.7	2174.5-	26.1-	445.1	5.3
2001	4.1-	0.0-	2007-	22.7-	470.0-	5.3-
2002	537.4	5.6	1730.7-	18.3-	655.7	6.9
2003	1178.7	11.8	1996.2-	20.1-	967	9.2
2004	17.9-	0.8	3378.2-	29.3-	39.9-	0.35-
2005	1.559.4-	17.4-	3.556.3-	39.8-	138.2	1.09
2006	1.726.1-	11.5-	5.56.0-	33.6-	1.637.1	12
2007	2.874.5-	16.8-	6.451.6-	37.7-	252.5	1.7
2008	2.038.4-	12.1-	7.171.2-	32.6-	1.218.7-	7.7-
2009	1.126.9-	6.7-	6.274.8-	26.3-	1.958.0	11.7
2010	1.313.6-	5.0-	6.659.8-	25.2-	1.489.1	8.7

1. صندوق النقد العربي / الدائرة الاقتصادية والفنية، (موازين المدفوعات الدين العام الخارجي للدول العربية)، العدد 15، 2001، ص 24.

2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2001، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011)، صفحات متفرقة.

المبحث الرابع تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الأردن

تعد البطالة أهم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني والتي تجعله في حالة منافسة دائمة مع البلدان الأخرى على جذب الاستثمارات الأجنبية التي يرى أنها طوق النجاة الذي يساعده على التخلص من البطالة أو على الأقل الحد منها .
وتعرف البطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً على العمل وراغباً فيه ويبحث عنه، ولا يجد فرصة للعمل عند معدلات الأجور السائدة⁽¹⁾.

ولقد تصاعدت البطالة في الأردن منذ أوائل الثمانينات وما بعدها ، خاصة بعد تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لدخول الأردن في مرحلة الكساد بعد الأزمة المالية التي تعرض لها في عام 1989 نتيجة لتراجع حجم المساعدات الخارجية له لذلك نلاحظ ارتفاع معدلات البطالة في الأردن خلال مدة الدراسة فقد بلغت حوالي (17%) في عام 1995 ارتفعت إلى ما يقارب % عام 1999 الا انها انخفضت إلى 15% عام 2000، ثم استمرت بالانخفاض حتى وصلت إلى (13%) في عام 2007 و(12.5%) في عام 2010، وكما موضح في الجدول رقم (5) ، وهذا راجع إلى تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي ; للأردن ، ان الآثار المحتملة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستخدام في الأردن ، تعتمد على البيئة التنظيمية التي تعمل فيها الشركات عابرة القوميات وعلى مستوى المهارة للعمال المحليين ، وان معظم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل ذات صلة وثيقة بجوانب نقل التكنولوجيا ، ولاسيما ما يتصل منها برفع مستوى المهارات ، ان وجود الشركات عابرة القوميات سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة ، من خلال تشجيع المواطنين على انشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة أو المواد الخام للشركات الأجنبية ، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل .

كذلك فان انشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير ، والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة⁽²⁾. فقد وفرت المناطق

(1) د. كريمة كريم ود. جودة عبد الخالق ، أساسيات التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، ط1 ، القاهرة ، 1997 ، ص253 .
(2) د. عبد السلام ابو حفص ، نظريات التدويل وجنوى الاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1989 ، ص174-176 .

الحرّة (المنطقة الحرّة السوريّة الأردنيّة المشتركة) التي تأسست بموجب القانون رقم 21 لعام 1975 في الجمهوريّة السوريّة والإرادة الملكيّة رقم (5) لعام 1976 في المملكة الأردنيّة الهاشميّة حوالي 60000 فرصة عمل في مختلف القطاعات بين البلدين، كما بلغ عدد الشركات الاستثماريّة العاملة في المنطقة الحرّة (393) شركة من مختلف الجنسيات موزعة على مختلف القطاعات الاقتصاديّة (صناعة 57 شركة، تجارة 169 شركة، معارض سيارات 109 شركة وخدمات 58 شركة) .

جدول (5)
يوضح تطور معدلات البطالة في الأردن للمدة (1995-2010)
نسبة مئوية

السنوات	معدلات البطالة %
1995	16.9
1996	15.5
1997	14.4
1998	12.6
1999	20
2000	15
2001	14.7
2002	14.3
2003	14.6
2004	13.7
2005	14.8
2006	13.9
2007	13.0
2008	13.1
2009	12.8
2010	12.5

1. الامانة العامة لجامعة الدول العربيّة ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعوام مختلفة ولصفحات متفرقة .
2. الاسكوا : اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا ، مسح للتطورات الاقتصاديّة الاجتماعيّة في منطقة الاسكوا (2002-2003) الامم المتحدّة ، نيويورك ، 2004 ، ص22 .
3. دائرة الاحصاءات العامة في الأردن ، مسوحات العمالة والبطالة منشورة على المواقع www.aljazeera.net و www.ameinfo.com .

كما تجاوزت مدينة العقبة الأهداف التي وضعتها لحجم الاستثمار المراد جلبه للمدينة بنسبة 33% بحلول عام 2006 فقد حققت حوالي 8 مليار دولار عوائد استثمارية متخطية الرقم الذي طمحت المملكة في الحصول عليه عام 2020 والبالغ 6 مليار دولار. ويسعى الأردن إلى توليد 60000 فرصة عمل جديدة للأردنيين سنوياً منها حوالي (27000) فرصة عمل في وظائف ذات قيم مضافة عالية حيث سيساهم ذلك إلى خفض معدلات البطالة إلى 6.4% ومستويات الفقر إلى 10%⁽¹⁾. إن مشكلة البطالة في الأردن ناشئة عن ارتفاع معدل النمو السكاني ، وقلة النمو الاقتصادي ، وقد أظهرت دراسة أجرتها دائرة الإحصاءات العامة في الأردن ونشرتها صحيفة الدستور الأردنية ، أن معدل البطالة في المناطق الريفية بلغ 16.9% مقابل 14.4% في المناطق الحضرية ، وأن معدل البطالة في الأردن يشمل ربع قوة العمل التي تقدر إجمالاً بـ(1.320) مليون شخص⁽²⁾. وأظهرت الإحصاءات أن معدل البطالة لدى النساء استقر عند (25%) في حين بلغ لدى الرجال (12%) وذلك عام 2003⁽³⁾. وبغية تحسين ظروف الأيدي العاملة من الأردنيين ، اتخذت الحكومة بعض التدابير لمكافحة البطالة في المملكة وتحسين الأجور التي يتلقاها العمال الأردنيين ، وبرزت هذه التدابير أنها رفعت رسوم رخص العمل للعمال الأجانب وحددت أجراً أدنى بمبلغ 80 دينار أردنياً (122 دولاراً أمريكياً) في الشهر في معظم القطاعات⁽⁴⁾.

المبحث الخامس

تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على

الاستثمار المحلي (تكوين رأس المال الثابت)

تظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية في زيادة معدل التكوين الرأسمالي في الأردن من خلال الزيادة المستمرة في تدفق هذه الاستثمارات إليه ، فقد بلغت نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت (0.49%) عام 1995 ، ارتفعت لتصل إلى أكثر من (18%) عام 2003 واستمرت بالارتفاع خلال السنوات اللاحقة حتى سجلت أعلى ارتفاع لها بنسبة 89.3% عام 2006 وكما يوضحها الجدول رقم (6) .

(1) د. جاسر تادرس ، دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية ، مديرية الدراسات والمعرفة ، مؤسسة المناطق الحرة الأردنية ، 2007 ، ص 20 .

(2) ارتفاع معدلات البطالة في الأردن ، على الموقع www.aljazeera.net .

(3) المصدر السابق نفسه .

(4) الاسكوا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا (1999-2000)، الأمم المتحدة ،

نيويورك ، 2001 ، ص 37 .

جدول (6)

تطور رأس المال الثابت ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام (2000) في الأردن للمدة (1995-2010)

(دولار أمريكي وشب مئوية)

السنوات	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	معدل النمو %	نسبة رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت %
1995	2653	3.4-	29.5	0.49
1996	2625	1.03-	29.4	0.61
1997	2406	8.3-	25.7	15.0
1998	2048	14.8-	21.1	15.13
1999	2355	14.9	23.4	6.7
2000	2176	7.6-	21.1	1.7
2001	2093	3.8-	19.4	8.0
2002	2144	2.4	18.9	2.9
2003	2325	8.4	20.4	18.2
2004	2932	26.1	24.7	21.18
2005	3855	31.4	30.6	39.7
2006	3492	9.4-	25.4	89.3
2007	4057	16.1	27.4	46.4
2008	4853	19.6	27.8	58.2
2009	4774	1.6-	25.1	49.9
2010	4140	13.2-	22.9	41.0

المصادر:

1. UNCTAD , world investment report , 2008 , Anex-Table B3.

2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) (الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الاقليمي في دول منطقة الاسكوا 2005 ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2005 ، ص 11.

3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ((الشركات عبر الوطنية في الدول الاعضاء في الاسكوا ، مع دراسة حالتي الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية)، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2005 ، ص 25 .

ان حجم الاستثمارات الاجنبية المتدفقة إلى الأردن في زيادة مستمرة ، ولاشك ان هذه الاستثمارات ، اذا ما احسن توجيهها ، يمكن أن تشكل إضافة مباشرة إلى التكوين الرأسمالي أي زيادة في الدخل المحلي يمكن أن يدخر جانب منه ويتحول بالتالي إلى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي.

يضاف إلى ذلك ان الاستثمارات الأجنبية تساهم في سد بعض الفجوات الرئيسية في الاقتصاد فهي تساهم في سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة وسد فجوة النقد الأجنبي اللازم للاستيراد وسد الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة عن طريق حصيللة الضرائب من نشاطات المشروعات الاستثمارية ، ذلك ان هذه الاستثمارات تؤدي إلى حدوث انتعاش اقتصادي مما يؤدي بدوره إلى زيادة حصيللة الضرائب المدفوعة للدولة مقابل الزيادة في أرباح ودخل المشروعات .

كما ان هذه الاستثمارات توفر العملات الصعبة للدولة المضيفة مرتين مرة عند قدومها إلى البلاد ومرة أخرى عند بيعها لمنتجاتها في الاسواق الخارجية مما يحول اقتصاد الدولة إلى اقتصاد تصديري ، ويرفع بذلك القدرة الشرائية للبلد للحصول على ما يحتاجه من الخارج⁽¹⁾.

المبحث السادس تحليل آثار الاستثمار الاجنبي المباشر على التضخم

أن ارتفاع معدلات التضخم يخلق حالة من عدم التأكد حول استقرار المعاملات الجارية والرأسمالية ويؤدي إلى نتائج سلبية على صعيد استقطاب الاستثمارات الاجنبية لأنه يزيد من الأجور ومن تكاليف العمليات وبالتالي يرفع من اسعار السلع النهائية، وربما يكون الارتفاع في الاسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الانتاج ويصبح البلد أقل منافسة في الاسواق الدولية كما أن ارتفاع التضخم يؤدي إلى مزيد من التقلب في اسعار العملة الوطنية.

والأردن من بين البلدان العربية التي سعت جاهدة إلى الحد من معدلات التضخم بشكل مستمر ، حيث تشير بيانات الجدول (7) إلى انخفاض معدلات التضخم من (6.5%) عام 1996 إلى (0.70%) عام 2000 ثم عاود الارتفاع في عام 2005 ليصبح (3.5%) ، إلا أنه في السنوات (2006-2008) ارتفع بشكل كبير حتى وصل إلى أكثر من (14%) في عام 2008 ، وترجع

(1) د. نزيه عبد المقصود ميروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية ، مصدر سابق ، ص 407 .

أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الأردن إلى انخفاض قيمة الدولار ابتداءً من عام 2002 ، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من أوروبا وغيرها من المناطق خارج الولايات المتحدة ، إلا أنه عاود الانخفاض في السنة اللاحقة حتى وصل إلى (0.7%) عام 2009 ثم ارتفع إلى (5%) عام 2010 ، وذلك بسبب الارتفاع المستمر لأسعار النفط عالمياً وما رافقه من سياسة رفع الدعم عن معظم السلع ومنها المشتقات النفطية . وأيضاً بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة وصلت إلى 15.5% عام 2008 نظراً لتأثر انتاج المحاصيل الزراعية بالظروف المناخية .

أن لارتفاع مستويات التضخم تأثيراً مباشراً على السوق حيث يؤثر ارتفاع تكاليف الانتاج بشكل كبير في ربحية الشركات وبذلك يؤدي إلى انخفاض النشاط الاستثماري وبالتالي يحدث تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي.

جدول (7)

معدلات التضخم في الأردن للمدة (1995-2010)

نسب مئوية

السنة	معدل التضخم %
1995	2.35
1996	6.5
1997	3.04
1998	3.08
1999	0.6
2000	0.7
2001	1.8
2002	1.91
2003	1.63
2004	3.37
2005	3.5
2006	6.25
2007	5
2008	14.1
2009	0.7
2010	5

المصادر:

1. المجموعة الإحصائية العربية الصادرة عن صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، للأعوام 1996-2006 ، ص 28 .
2. الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (2003-2008) الملحق الإحصائي .
3. الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2011 ، ص 23.

الفصل الثالث

القياس الاقتصادي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الأردن للمدة (1995-2010) تمهيد .

يهدف هذا الفصل إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في الأردن للمدة (1995-2010) ومن أجل الوصول إلى هدف هذا الفصل فقد تم تقسيمه إلى بحثين ، تناول المبحث الأول منه التوصيف النظري للأنموذج القياسي ، وتطرق الثاني إلى تقدير الدوال وتحليل نتائج التقدير الإحصائي لهذه المتغيرات .

المبحث الأول

توصيف الأنموذج القياسي

من أجل قياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية في الأردن خلال المدة (1995-2010) ، سيتم التعامل مع المتغير المستقل وهو الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والمتغيرات التابعة الآتية :

1. الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الثابتة والذي يعبر عن معدل النمو الاقتصادي في الأردن .
2. ميزان المدفوعات (pb) .
3. معدلات البطالة (unemp) .
4. الاستثمار المحلي والذي يعبر عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت (DI) .
5. معدلات التضخم (inf)

وقد قامت الباحثة بالعديد من المحاولات القياسية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الأردن بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (ols) وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) ، وعلى ضوء بيانات المدة (1995-2010) والموضحة في الجدول (7) ووفق الأنموذج القياسي الآتي :

$$y = B_0 + B_1 X_i + u_i$$

حيث إن (X1) يمثل المتغير المستقل وهو الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أما (y) فيمثل في كل محاولة قياسية أحد المتغيرات الاقتصادية التابعة أعلاه والتي تمثل حسب الترتيب (GDP , pb , unimp , DI , inf) إما (ui) فيمثل المتغير العشوائي ويتضمن المتغيرات التي لم تدخل المعادلة .

جدول (8)
يوضح البيانات المستخدمة للمدة (2010-1995)

السنوات	FDI	Pb	unemp	DI	inf	GDP
1995	13	279.8	16.9	2653	2.3	7895
1996	16	122.8	15.5	2625	6.5	8060
1997	361	703.9	14.4	2406	3.04	8326.6
1998	310	179.8	12.6	2048	3.08	8577.5
1999	158	491.1	20	2355	0.6	8868.0
2000	39	445.1	15	2176	0.7	9244.0
2001	169	470.0-	14.7	2093	1.8	9731.0
2002	64	655.7	14.3	2144	1.91	10295.0
2003	424	986.7	14.6	2325	1.63	10725.0
2004	621	39.9-	13.7	2932	3.37	11643.0
2005	1532	138.2	14.8	3855	3.5	12588.6
2006	3121	1637.1	13.9	3492	6.25	13609.3
2007	1835	252.5	13.0	4057	5.0	14722.0
2008	2826	1218.7-	13.1	4853	14.1	15786.7
2009	2385	1958.0	12.8	4774	0.7	16652.4
2010	1701	1489.1	12.5	4140	5.0	17036.5

المبحث الثاني

نتائج تقدير الانموذج

القياسي واختبار الفرضيات

لغرض تقدير وقياس معلمات الأنموذج القياسي ، فقد تم إجراء معادلة انحدار خطي لـ FDI (المتغير المستقل) وهو الاستثمار الاجنبي المباشر على عدد من المتغيرات التابعة والتي تمثل حسب الترتيب ، الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وميزان المدفوعات (Pb) ومعدلات البطالة (unimp) ، واجمالي تكوين رأس المال الثابت (ID) ، ومعدلات التضخم (inf) وباعتماد عدة صيغ قياسية منها الصيغة الخطية (Liner Function) والصيغة اللوغارتمية (Logarithmic) والدالة التربيعية (Quadratic) والمعكوس (Inverse) والدالة الأسية (Power) والدالة التكعيبية (Cubic) ، واستناداً لما سبق يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي :

الفرضية الأولى،

H0 : لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الأردن .

Ha : توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الأردن .

ومن خلال معادلة الانحدار الخطي التي تم الحصول عليها لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، أظهرت النتائج الاحصائية بأن الدالة الخطية هي أفضل الصيغ المعتمدة توفيقاً للبيانات وانسجماً مع منطق النظرية الاقتصادية في ضوء متغيرات المدة (1995-2010) وبالأسعار الثابتة ، حيث كانت النتائج كالآتي :

$$y = 9015 + 2.5x$$

$$t\text{-test} (16.02) (6.4)$$

$$R=0.86 \quad R^2=0.74 \quad R^2.\text{adj}=0.73 \quad F=41.7$$

حيث ان (y) هو الـ (GDP) و (x) هو الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وقد أشارت النتائج الاحصائية إلى معنوية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الناتج المحلي الإجمالي فعند زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة يزداد الـ GDP بمقدار 2.5 ، أما من حيث اجتياز الأنموذج لكافة الاختبارات الاحصائية من الدرجة الأولى (F , t , R^2) (*) ومدى انسجامه مع منطق النظرية الاقتصادية ، فقد اظهر اختبار F معنوية الأنموذج القياسي ، اذ ان قيمة F المحسوبة والبالغة (41.7) كانت أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (4.60) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (14 ، 1) .

$$F (1,14 , 0.05) = 4.60$$

وهذا يعني رفض فرضية العدم القائلة بان الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي وقبول الفرضية البديلة القائلة بان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن حسب بيانات الدراسة.

كما بلغت قيمة معامل التحديد المصحح ($R^2.\text{adj}$) (0.73) وهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر نسبة (73%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي والنسبة المتبقية والبالغة (27%) فنعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في الأنموذج القياسي .

(*) اختبارات الدرجة الأولى تشمل (R^2) و ($\bar{R}^2$) المصحح واختبارات (T , F) ، أما اختبارات الدرجة الثانية فتشمل اختبار كلاين واختبار ($D.W$) ،

للمزيد من التفصيل عن هذه الاختبارات أنظر :

A. koutsoyiannis , thory of econometrics , 2nd ed , the mecmilon press Ltd , London , 1977 , P.69-163 and P.177-223.

كما بلغ معامل الارتباط R نسبة (86%) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين الـ (GDP) والاستثمار الاجنبي المباشر ، أما قيمة t والتي تحدد معنوية العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الـ (GDP) ، فتدل قيمته والبالغة (6.4) على وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، إذ انها اكبر من (t) الجدولية والبالغة $t(0.05)=1.761$.

الفرضية الثانية،

Ho : لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبين ميزان المدفوعات في الأردن .

Ha : توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبين ميزان المدفوعات في الأردن.

ومن خلال معادلة الانحدار الخطي التي تم الحصول عليها لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) على ميزان المدفوعات (Pb) ، أظهرت النتائج الاحصائية بأن الدالة الخطية هي أفضل الصيغ المعتمدة توفيقاً للبيانات وانسجماً مع منطق النظرية الاقتصادية في ضوء متغيرات المدة (2010-1995) وبالأسعار الثابتة ، حيث كانت النتائج كالآتي :

$$y = 316.15 + 0.164x$$

$$t\text{-test } (1.165) \quad (0.865)$$

$$R=0.22 \quad R^2=0.0.51 \quad \bar{R}^2 =0.017 \quad F=0.74$$

تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبين ميزان المدفوعات حسب بيانات الدراسة ، فعند زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة يزداد ميزان المدفوعات بمقدار 0.164 ، أما اختبار (F) والذي يقيس معنوية الأتمودج القياسي ، فقد بلغت قيمته المحسوبة (0.74) وهي أقل من قيمة F الجدولية والبالغة (4.60) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (14، 1) وهذا يعني قبول فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الأردن.

كما بلغ معامل الارتباط R نسبة (22%) ، وهذا يدل على وجود ارتباط ضعيف بين ميزان المدفوعات والاستثمار الاجنبي المباشر ، وبلغت قيمة معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$ نسبة (0.017) وهذا يدل على ان الاستثمار الاجنبي المباشر لا يفسر الا نسبة قليلة جداً من التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات اما قيمة t والتي تحدد معنوية العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وميزان المدفوعات فتدل قيمتها والبالغة (0.86) على عدم وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وميزان المدفوعات .

الفرضية الثالثة:

Ho : لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبين معدلات البطالة في الأردن .

Ha : توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبين معدلات البطالة في الأردن.

من معادلة الانحدار الخطي التي تم الحصول عليها من بيانات الدراسة لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) على معدلات البطالة (unemp) ، أظهرت النتائج الاحصائية بأن الدالة اللوغارتمية هي أفضل الصيغ المعتمدة توفيقاً للبيانات وانسجاماً مع منطق النظرية الاقتصادية في ضوء متغيرات المدة (1995-2010) وكالاتي :

$$y = 17.90 - 0.585 \ln x$$

$$T\text{-test } (12.90) \quad (-2.57)$$

$$R=0.56 \quad R^2=0.32 \quad \bar{R}^2=0.27 \quad F=6.62$$

تشير نتائج تقدير المعادلة اللوغارتمية إلى معنوية العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبين معدلات البطالة فعند زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة تنخفض معدلات البطالة بمقدار 0.58 ، وهذا مطابق مع منطوق النظرية الاقتصادية إذ ان زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر يعطي فرصة للشركات الاجنبية إلى تشغيل الكثير من العاطلين عن العمل ، كما اجتاز النموذج القياسي اختبارات الدرجة الأولى ، فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (6.62) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (4.60) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (14 ، 1) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بان هناك علاقة معنوية بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدلات البطالة ، كما بلغ معامل الارتباط R نسبة (56%) ، وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدلات البطالة ، كما بلغ قيمة معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2_{adj}$ نسبة (27%) وهذا يدل على ان الاستثمار الاجنبي المباشر يفسر نسبة (27%) من التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة ، والباقي وهي نسبة (73%) من التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة فتعود إلى بقية العوامل الاقتصادية التي لم تدخل المعادلة ، أما قيمة t والتي تحدد معنوية العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدلات البطالة فتدل قيمتها والبالغة (-2.57) على وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدلات البطالة .

الفرضية الرابعة:

Ho : لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبين معدلات تكوين رأس المال الثابت في الأردن .

Ha : توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبين معدلات تكوين رأس المال الثابت في الأردن.

من معادلة الانحدار الخطي التي تم الحصول عليها من بيانات الدراسة لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على معدلات تكوين رأس المال الثابت ، أظهرت النتائج الاحصائية بأن الدالة الخطية هي أفضل الصيغ المعتمدة توفيقاً للبيانات وانسجماً مع منطق النظرية الاقتصادية في ضوء متغيرات المدة (1995-2010) وكالاتي :

$$y = 2318.8 + 0.78x$$

$$t\text{-test} \quad (14.4) \quad (7.0)$$

$$R=0.88 \quad R^2=0.77 \quad \bar{R}^2 = 0.76 \quad F = 48.99$$

تشير نتائج تقدير الدالة الخطية إلى معنوية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين معدلات تكوين رأس المال الثابت ، فعند زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة تزداد معدلات تكوين رأس المال الثابت بمقدار 0.78 ، وهذا موافق لمنطوق النظرية الاقتصادية إذ ان زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة معدلات تكوين رأس المال الثابت في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات كما بلغت قيمة (F) المحسوبة (48.99) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (4.60) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (14 ، 1) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بان هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدلات تكوين رأس المال الثابت ، كما بلغ معامل الارتباط R نسبة (88%) ، وهذا يدل عن وجود ارتباط قوي بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدلات تكوين رأس المال الثابت ، كما بلغت قيمة معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2_{adj}$ نسبة (76%) وهذا يدل على ان الاستثمار الاجنبي المباشر يفسر نسبة (76%) من التغيرات الحاصلة في معدلات تكوين رأس المال الثابت ، والباقي وهي نسبة (24%) من التغيرات الحاصلة في معدلات تكوين رأس المال الثابت فتعود إلى عوامل أخرى لم تدخل المعادلة ، أما قيمة t والتي تحدد معنوية العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدلات تكوين رأس المال الثابت فقد بلغت قيمتها (7) وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدلات تكوين رأس المال الثابت .

الفرضية الخامسة:

Ho : لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبين معدلات التضخم في الأردن .

Ha : توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبين معدلات التضخم في الأردن.

من معادلة الانحدار الخطي التي تم الحصول عليها من بيانات الدراسة لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على معدلات التضخم ، أظهرت النتائج الاحصائية بأن الدالة الخطية هي أفضل الصيغ المعتمدة توفيقاً للبيانات وانسجماً مع منطق النظرية الاقتصادية في ضوء متغيرات المدة (1995-2010) وكالاتي :

$$y = 1.98 + 0.002x$$

$$t\text{-test } (1.90) \quad (2.29)$$

$$R=0.52 \quad R^2=0.27 \quad \bar{R}^2 =0.22 \quad F=5.25$$

تشير نتائج تقدير الدالة الخطية إلى معنوية العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدلات التضخم ، فعند زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة تزداد معدلات التضخم بمقدار 0.002 ، وهذا موافق لمنطوق النظرية الاقتصادية إذ ان زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم الاقتصادي أما قيمة (F) المحسوبة والبالغة (5.25) فقد كانت أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (4.60) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (1.14) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدلات التضخم ، كما بلغ معامل الارتباط R نسبة (52%) ، وهذا يدل عن وجود ارتباط قوي بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدلات التضخم ، كما بلغت قيمة معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$ بنسبة (22%) وهذا يدل على ان الاستثمار الاجنبي المباشر يفسر نسبة (22%) من المتغيرات الحاصلة في معدلات التضخم ، والنسبة الباقية فتعود إلى عوامل أخرى لم تدخل المعادلة أما قيمة t والتي تحدد معنوية العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدلات التضخم فقد بلغت قيمتها (2.29) وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدلات التضخم.

الاستنتاجات والتوصيات أولاً، الاستنتاجات

1. أن انتقال الاستثمارات الأجنبية يتوقف على العديد من العوامل منها الاقتصادية والسياسية والقانونية ، وأن هذه العوامل تمثل مناخ الاستثمار الذي يتأثر به القرار الذي يتخذه المستثمر لتفضيل الاستثمار في دولة دون غيرها من الدول .
2. أهتمت الأردن في تشريعاتها بالعمل على تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والاجنبية، وذلك عن طريق منح هذه الاستثمارات العديد من الحوافز والاعفاءات الضريبية منها اعفاءات تشجيعية من الرسوم الكمركية ورسوم الاستيراد والرسوم الاضافية على الآلات والادوات ومواد البناء ، وكذلك اعفاء ارباح المشاريع الصناعية من ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات ، كما تم الاهتمام بالتنمية الاقليمية عن طريق اعطاء حوافز أكثر للمشاريع التي تقام خارج العاصمة .
3. ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة إلى الأردن لم تكن على مستوى الطموحات المعقودة عليها ولا تتناسب مع حجم المزايا والحوافز الضريبية الممنوحة لها ويؤكد ذلك تذبذب معدلاتها بين الانخفاض والارتفاع خلال مدة الدراسة ، فقد انخفضت من (361) مليون دولار عام 1997 إلى 39 مليون دولار عام 2000 ثم ارتفعت إلى (169) مليون دولار عام 2001 واستمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى (3121) مليون دولار عام 2006 ، ثم عادت لتتخفّض إلى (1701) مليون دولار عام 2010 .
4. هنالك آثار اقتصادية تترتب على سياسة تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة على بعض المتغيرات الاقتصادية في الأردن خلال مدة الدراسة ، منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي ، فمن الآثار الايجابية (تحقيق معدلات عالية في نمو الناتج المحلي الاجمالي وزيادة معدل التكوين الرأسمالي ، وحلق فرص للعمالة) أما الآثار السلبية لسياسة تشجيع الاستثمارات الاجنبية فتتمثل في ارتفاع معدلات التضخم بنسبة قليلة وتدني مستوى ميزان المدفوعات .

ثانياً، التوصيات

1. نظراً لنقص رؤوس الاموال الوطنية اللازمة لإقامة المشروعات التي تتطلبها التنمية الاقتصادية نتيجة لنقص الادخار وارتفاع الميل للاستهلاك ، لذلك يكون على الأردن توفير المناخ اللازم للاستثمار الاجنبي المباشر لتعويض ذلك النقص في الموارد المحلية وذلك من خلال حماية الملكية الفكرية ، واحترام تنفيذ العقود وتوفير نظم قضائية تقوم على الشفافية لتطوير القطاع الخاص وبناء اسواق رأس المال .
2. بناء وتطوير رأس مال بشري يتمتع بمهارات عالية ، إذ ان تحسين التجارة وزيادة الاستثمار يؤدي إلى معالجة مشكلة البطالة وذلك من خلال تمييز الشركات الاستثمارية كثيفة الاستخدام للعمالة مقارنة بالشركات كثيفة الاستخدام لرأس المال في المعاملة الضريبية وفي منح الحوافز والمغريات .
3. ايلاء أهمية لسياسات التجارة الحرة وحرية التدفقات الرأسمالية والبنية التحتية المتقدمة والانفتاح على الاقتصاد العالمي ، وذلك من خلال التفكير الجاد في انشاء سوق عربية متكاملة لأن هذه العوامل كلها من شأنها اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر إليها .
4. توجيه الشركات الاستثمارية نحو الاقاليم الأقل تقدماً والتي في حاجة إلى المزيد من الاستثمارات بما يكفل تحقيق تنمية اقليمية متوازنة ، وتحقيق العدالة بين سكان الاقاليم المختلفة وتخفيف الضغط السكاني على المدن الكبرى وانشاء مراكز جذب جديدة للعمالة الأردنية .
5. توجيه الشركات الاستثمارية للعمل في الشركات الانتاجية والتصديرية لأن توجيه الاستثمارات إلى القطاعات السلعية يؤدي إلى زيادة الانتاج وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الصادرات السلعية سواء الزراعية أو الصناعية تامة الصنع ، ومن ثم زيادة الايرادات العامة للدولة من النقد الاجنبي نتيجة لزيادة الصادرات على الواردات وبالتالي تخفيف العجز في ميزان المدفوعات .
6. العمل على استقرار القوانين المنظمة للاستثمار الاجنبي المباشر وكذلك التشريعات والانظمة الضريبية ، لأن كثرة التعديلات في تلك القوانين والانظمة تجعل الاحاطة بتلك القوانين من قبل المستثمر الاجنبي أمراً عسيراً ، مما يفقده الثقة في هذه الانظمة والتشريعات ومن ثم يفضل الابتعاد بأمواله لاستثمارها في بلد آخر تتسم انظمتها الضريبية وقوانينه الاستثمارية بالاستقرار .

المصادر:

أولاً، الكتب والبحوث والدراسات:

1. ابراهيم حسن العزي ونزار عباس الربيعي ، الصناعة التحويلية وتباين معدلات النمو الاقليمية (تجربة الأردن)، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد 9 ، العدد 31 ، لسنة 2002 .
2. السيد عبد المولى ، المعاملة الضريبية للاستثمارات الاجنبية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1995 .
3. جاسر تادرس ، دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية ، مديرية الدراسات والمعرفة ، مؤسسة المناطق الحرة الأردنية ، 2007 .
4. حسن خربوش وعبد المعطي رضا ، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق ، دار زهران للنشر ، عمان ، 1999 .
5. رمزي زكي ، أزمة الديوان الخارجية ، رؤية من العالم الثالث الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1978 .
6. رمضان صديق محمد ، الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار – دراسة مقارنة بين القانون رقم 8 لسنة 1997 والقانون 23 لسنة 1989 على ضوء آراء الفقه واحكام القضاء ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1998 .
7. ستار جبار خليل ، اهمية الاستثمار الاجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ، بحث منشور في مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد 15 ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2004 .
8. عبد السلام ابو قحف ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1989 .
9. عبد المنعم راضي ، مبادئ الاقتصاد (تحليل كلي وجزئي)، الجزء الثاني ، مكتبة عين شمس 1997، .
10. عمر خضيرات ، الريادة الاقتصادية والمشروعات الصغيرة في الأردن ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة التاسعة ، العدد الثلاثون ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية 2011 .
11. غالب عوض صالح وآخرون ، التكامل العمودي ونسبة التركيز في الصناعات الأردنية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد السابع ، العدد 21 ، لسنة 2000.

12. فليح حسن خلف ، العولمة الاقتصادية ، عالم الكتب الحديث ، ط1 ، اربد ، 2010 .
13. كريمة كريم وجودة عبد الخالق، أساسيات التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، ط1 ، القاهرة ، 1997 .
14. محمد دويدار ،الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية 1997 .
15. محمد عبد الشفيق ، قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، ط1 ، بيروت ، 1981 .
16. مصطفى عز العرب ، الاستثمارات الاجنبية (دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي) ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، 24-26 نوفمبر ، 1988 .
17. معن النسور، البيئة الاستثمارية في الأردن بين الواقع والطموح، ندوة منتدى السياسات في مركز القدس للدراسات السياسية التي اقيمت في 1 آذار، 2008 .
18. معن النسور، تطورات مناخ الاستثمار في الأردن، بحث مقدم في المؤتمر الثاني لكلية العلوم الادراية و المالية، جامعة الأسراء، 26-28 آذار 2007 .
19. نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية ، دار الفكر الجامعي ، ط1 ، الاسكندرية ، 2007 .
20. هناء عبد الغفار السامرائي ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين نموذجا) ، بيت الحكمة ، ط1 ، بغداد ، 2002 .

ثانيا، المنشرات والدوريات:

1. الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، للأعوام من 2001 - 2011 .
2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، دراسات الحسابات القومية لمنطقة الاسكوا ، النشرة 26 ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2007 .
3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، دراسات الحسابات القومية لمنطقة الاسكوا ، النشرة 21 ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2001 .
4. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، دراسات الحسابات القومية لمنطقة الاسكوا ، النشرة 31 ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2011 .

5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، دراسات الحسابات القومية لمنطقة الاسكوا ، النشرة 32 ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2012 .
6. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا (1998-1999)، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2000 .
7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا (1999-2000)، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2001 .
8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا (2001-2002)، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2003 .
9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا (2002-2003)، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2004 .
10. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ((الشركات عبر الوطنية في الدول الاعضاء في الاسكوا ، مع دراسة حالي الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية)، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2005 .
11. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) (الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الاقليمي في دول منطقة الاسكوا 2005 ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2005 .
12. المجموعة الاحصائية العربية الصادرة عن صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، للأعوام من 1996 إلى 2006 .
13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، عام 1997، الكويت، 1998.
14. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، عام 1999، الكويت، 2000.
15. دائرة الاحصاءات العامة في الأردن ، مسوحات العمالة البطالة منشورة على المواقع www.aljazeera.net www.ameinfo.com .
16. صندوق النقد العربي / الدائرة الاقتصادية والفنية ، (موازن المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية) العدد 15 ، ابو ظبي 2001 .

ثالثاً. المصادر باللغة الانكليزية

1. A. koutsoyiannis , theory of econometrics m 2nd ed , the mecmilon press Ltd , London , 1977 .
2. Aunual review of developments in globalization and regional Integration in the arab countries Escwa , united nations , Newyork 2005 , and 2007 .
3. DecD , Detailed benchmark definition of foreign direct investment , paris , 1999 .
4. Economic and social commission for western Asia and regional integration in the countries of escwa region , 2004 , u.n,n.y , 2005 .
5. G.S. Batra , Globalisation of financial markets , printed in India at Elegant printers , 2004 .
6. UNCTAD , world investment report 2008 .
7. WTO , Special topic trade and foreign direct investment , ANNUAL REPORT , 1996 , Vol1 , Geneva , 1996